محليات

نواب ينتقدون أداءها وغلاء الأسعار

النداف: «السورية للتجارة» رابحة وإيراداتها مهمة

كل طن طحين إضافي للأفران يكلف الدولة مئة مليون ليرة سنوياً

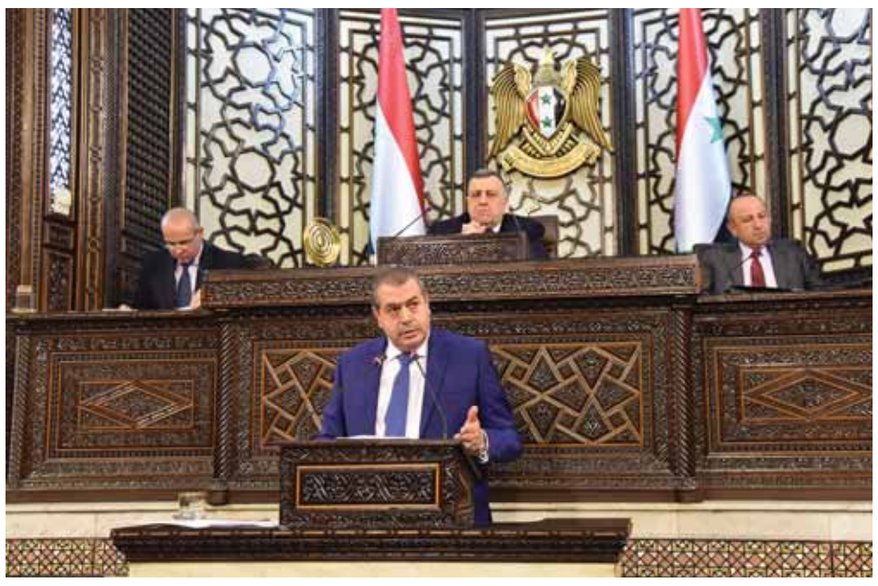

| محمد منار حميجو

يبدو أن أداء المؤسسة السورية للتجارة لم يعجب العديد من أعضاء مجلس الشعب الذين أدلوا في مداخلاتهم، فوجه بعضهم انتقادات لاذعة وخصوصاً فيما يتعلق بأسعارها بأنها لا تختلف كثيراً عن الأسواق حتى إن بعض المواد الموجودة فيها أغلى من السوق، كما ترحم البعض على المؤسسات الاستهلاكية السابقة، ولم تخل مداخلات الأعضاء من التطرق إلى الارتفاع الجنوني للأسعار في الأسواق منتقدين أداء الوزارة في ضبطها ومراقبتها.

ورغم الهدوء الذي اتسم به وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف تحت قبة المجلس الذي خصص جلسته لمناقشة أداء الوزارة إلا أن مداخلات بعض الأعضاء كانت حادة ولاذعة، فترحم النائب عارف الطويل على المؤسسات الاستهلاكية بقوله: عندما يتم ذكر السورية للتجارة خطر في بالي المؤسسة الاستهلاكية فقط، «سقى الله أيامها».

في مداخلة له تحت القبة أضاف الطويل: من المفروض حينما نقول المؤسسة السورية للتجارة أن يخطر في أذهاننا أن تتوافر فيها أفضل السلع وبأقل من أسعار السوق لكن ليس هذا هو الواقع، مؤكداً أنه لا تتوافر كل السلع في الصالات وهناك بعض المتاجر تبيع بأقل من «السورية للتجارة»، ومتسائلاً: هل هناك مقاولون متعهدون داخل المؤسسة وهل يتم تسريب المواد ذات الجودة إلى سماسرة من تحت الطاولة قبل عرضها في الصالات؟

وأيده زميله عدنان سليمان بقوله: بالفعل سقى الله أيام المؤسسات الاستهلاكية، معتبراً أن الأرقام التي أوردها الوزير النداف في عرضه عن مبيعات السورية للتجارة ليست مؤشراً بأنها تتدخل إيجابا في الأسواق، موضحاً أن الكثير من المواطنين يلجؤون إلى المؤسسات أحياناً لقربها من المنطقة القاطنين فيها.

ورأى النائب شحادة أبو حامد أن عرض الوزير عن أداء وزارته اختصره على الإعلانات فقط مثل تجهيز صالات ومبيعات وإعداد دورات للمراقبين وأعداد الضبوط، مضيفاً: لم ألحظ أي كلام يخص المواطن في لقمة عيشه وخصوصاً أن الأسعار جنونية والأسواق غير منضبطة علماً أن الوزارة هي على احتكاك مباشر مع المواطن في لقمة عيشه إلا أنها أصبحت سيرة على كل لسان.

ووجه أبو حامد سؤاله للوزير النداف: السوق يحكمه العرض والطلب فهل تم غمره بالمواد الأولية وكانت الوزارة هي السباقة في استيرادها وحررنا يدنا من التجار حتى تأخذ الوزارة من اسمها نصيب «حماية المستهلك».

واعتبر أبو حامد أن ٩٠ بالمئة من الضبوط التي تحدث عنها الوزير تنظم بحق الفقراء المتعيشين على البسطات على حين التاجر محمي منها.

ورأى النائب مهند حاج علي أن الوزارة حتى الآن لم تستطع ضبط أسعار السوق وخصوصاً في المنتجات المحلية الصنع مثل الخضروات والفواكه، موضحاً أن أسعار هذه المواد تتماشى مع ارتفاع سعر صرف الدولار ولا تنخفض بانخفاضه، متسائلاً: هل المشكلة في مراقبة ضبط الأسواق؟

وأيد حاج علي زميله أبو حامد حول موضوع تنظيم الضبوط بأن معظمها تخص الفقراء فقط، مشيراً إلى كلام الوزير حول أن المواد لم ترتفع مع ارتفاع الدولار متسائلاً: هل الدولة تسعر المواد وفق سعر الدولار في السوق السوداء أم بحسب سعر المركزي، معرباً عن استغرابه من كلام الوزير حول هذا الموضوع.

وقال النائب صالح معروف: من الملاحظ أن الأسعار في ارتفاع متزايد فأين حماية المستهلك من ذلك؟ مضيفاً يقولون إن الدولار ارتفع عشرة أضعاف لكن أقول إن الأسعار ارتفعت ٢٠ ضعفاً، مؤكداً أن هناك فوارق بالأسعار بين محل وآخر.

واعتبر النائب أحمد الكزبري أن هناك شعوراً عاماً أن السورية للتجارة تتحول إلى تحرير الأسعار بدلاً من أن تكون الأداة التنفيذية للحكومة في التدخل الإيجابي في الأسواق، متسائلاً عن رأي الوزارة في هذه النقطة.

وأشار الكزبري إلى قضية المسالخ العشوائية في الأعياد وخصوصاً في باب الجابية، معتبراً أن هذه المنطقة بعد انتهاء أسبوع العيد تصبح مرتعاً للأوساخ وتضايق السكان نتيجة أنه كان هناك مسالخ فيها، داعيا إلى تحديد مكان محدد للأضاحي بدلاً من أن تكون في هذا السوق الشعبي الذي يوجد فيه.

واعتبر زميله عبود الشواخ أن ضبط الأسعار ليس بحاجة إلى موازنة، موضحاً أن أسعار صالات السورية للتجارة ليست منافسة وهناك حلقات وسيطة كثيرة تدخل في الموضوع.

وطالب الشواخ باستئناف استجرار الحبوب من الحسكة، معتبراً أن هناك تجاراً تم اعطاؤهم حجماً أكثر من اللازم حتى إنه لم يعد «يرون أمامهم» رغم أن هناك تجاراً وطنين في مسألة نقل الحبوب، على حين اقترح النائب عبد الله حاج وردة بحذف آخر كلمتين من الوزارة وهي «حماية المستهلك» وإبقاء فقط اسم التجارة الداخلية.

وأكد قتيبة بدر أن هناك بطئاً وعجزاً في مواكبة الوزارة للأسواق بدليل تفلت الأسواق والأسعار، معرباً عن أمله في ضبط عملية الاحتكار، على حين أكد النائب عيطان العيطان أن بعض صالات المؤسسة تبيع بأسعار أعلى من السوق مثل صالة دمر في دمشق وجودة بعض المواد فيها رديئة.

وأشار العيطان إلى الأسعار الجنونية في الأسواق وخصوصاً اللحم حيث وصل كيلو اللحم الأحمر إلى ١١ ألف ليرة وتباع في المطاعم بنحو ١٥ ألف إضافة إلى الغش بخلط اللحوم ببعضها، مشيراً إلى وجود المسالخ العشوائية وغير المرخصة في بساتين ركن الدين.

وقال النائب نضال حميدي: كلنا نعي أن الحكومة لا تستطيع تحسين الوضع المعيشي للمواطن حالياً بسبب ظروف الحرب التي استهدفت مقدرات الشعب، مضيفاً: لكن يمكنها تفعيل الجهات الرقابية ومنها التموين والضرب بيد من حديد لتخفيف الغش لما ينعكس إيجاباً على المواطن، على حين رأى النائب نضال شريطي أن السورية للتجارة تخدم التجار أكثر مما تخدم المواطن.

وأشار النائب خليل طعمة إلى التصريحات الحكومية حول ضرب التجار بيد من حديد في سبيل تخفيض الأسعار، مضيفاً: خلال الأيام الماضية تمت دعوة تجار وهنا لا أتكلم عن أشخاص بل عن فئة معينة للتدخل لتخفيض سعر الصرف وسؤالي: هل غيرت الحكومة تقييمها لعمل هذه الفئة وأصبح يجب التعامل معها بدلا من ضربها بيد من حديد أم إن هذه الفئة مختلفة عن تلك التي يجب ضربها بيد من حديد؟

وأضاف طعمة: هل الحكومة وصلت لقناعة أن تحسين سعر الصرف لا يتم إلا بخلق مناخ استثماري صحي والدفع بعملية الإنتاج والتنمية بالخطط الفعلية وليس بالعناوين، متسائلاً: هل هناك تحديد لمفهوم رجال الأعمال أم كل من أصبح ثرياً خلال الحرب وهو غير قادر على إدارة أمواله غدا اسمه رجل أعمال وندعوه للتعاون وبالتالي تضيع الفئات ببعضها؟

الكازيات تحت المجهر

ودعا النائب طوني حنا إلى زيادة الرقابة على الكازيات باعتبار أن ٢٠ لتراً في الكازية هي ١٦ فقط، على حين أكد زميله طريف قوطرش على تشديد الرقابة على الكازيات نتيجة الغش في مادة البنزين والمواد المرتبطة بهذه المادة.

وأكد النائب محمد الفواز أن مادة البنزين المبيعة في معظم محطات الوقود مغشوشة وغير سليمة، مضيفاً: من الملاحظ كثرة أعطال السيارات نتيجة هذا الغش.

النداف يوضح

وكشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أنه تم تحديد بعض المواد المدعومة التي يتم دراستها لاستخدامها عبر البطاقة الذكية، مضيفا: أمس كان هناك اجتماع للجنة الاقتصادية حول هذا الموضوع إضافة إلى اجتماع آخر عقد أمس الأول لدراسة الموضوع بتكليف ومتابعة من الحكومة.

وخلال رده على مداخلات الأعضاء أكد النداف أن إدخال المواد إلى السورية للتجارة يتم بالتدريج، مؤكداً توافر جميع المواد الأساسية وبنوعية جيدة وخصوصا بعد استخدام أسلوب جديد هو موضوع الأمانة عبر تأمين البضائع من المنتجين أو المستوردين مباشرة وهذا ما ساهم في تخفيض الأسعار.

وكشف النداف عن بدء العمل في السورية للتجارة على موضوع الملابس وبنوعية جيدة وبأسعار رخيصة وعملية التصنيع تتم مع شركات متطورة مستهدفة الفئة العمرية الشبابية.

وفيما يتعلق في زيادة الطحين للأفران أكد النداف أن كل طن إضافي يتم تأمينه للأفران يكلف الدولة ١٠٠ مليون ليرة كدعم سنوياً، مشيرا إلى تشكيل لجان في كل محافظة لدراسة حاجة كل فرن ومقارنته بعدد السكان ويتم التصديق عليه من المحافظ.

وكشف النداف انه تم تنظيم ضبوط كثيرة بحق أشخاص كانوا يتاجرون بالخبز والطحين، آخرها ضبط شخص كان لديه ٤٥ طناً من الخبز يستخدمه للأعلاف.

وفيما يتعلق بموضوع توزيع مادة المحروقات أوضح النداف أنه ليس من اختصاص الوزارة باعتبار أن مهامها تنحصر في مراقبة الأسعار أو وجود غش في المادة واعداً أن يوصل المطالب إلى الجهات المختصة في ذلك، وكاشفاً عن تنظيم عدد كبير من الضبوط بحق أصحاب الصهاريج بعدما تم كشف غشهم لمادة البنزين وإبلاغ وزارة النفط وتم إيقافهم عن العمل.

وخلال عرضه في بداية الجلسة عن أداء وزارته كشف النداف عن تنظيم أكثر من ١٥ ألف ضبط تمويني خلال ثلاثة أشهر، مضيفاً: يوجد إجراءات للعمل الرقابي من خلال الدوريات المتخصصة تحت شعار تجفيف منابع الغش ولضبط المواد المخالفة للمواصفات مشيراً إلى أن حجم مبيعات السورية للتجارة ارتفع إلى ١٥ مليار ليرة محققة ربحاً لا بأس به وإيرادات مهمة.

وأكد النداف أنه تم افتتاح صالات جديدة منها ٧ في دمشق للحوم و٣ للأسماك وأنه يوميا يتم ذبح ١٥٠٠ رأس من الغنم و١٥٠ من العجل، مشيراً إلى أن مبيعات صالات اللحوم بلغ ١,٤ مليار ليرة.

وأشار النداف إلى أن هناك الكثير من الصالات قيد الافتتاح، مؤكداً العمل على التوسع الأفقي لها، ولافتاً إلى أنه تم افتتاح ٤١ صالة في الفترة الماضية.

ولفت النداف إلى أنه تم استلام ٩٩٠ ألف طن من القمح، منوهاً بأن الوزارة مازالت تستلم وهناك متابعة للاستلام من محافظات إدلب والحسكة والرقة ودير الزور، والعمل مازال مستمرا لاستيراد القمح للحاجة إليه، مضيفاً لدينا مخزون جيد من القمح.

وأشار النداف إلى بعض مشاريع القوانين منها قانون التعاون الاستهلاكي وتنظيم غرف التجارة إضافة إلى أنه يتم العمل على إعداد النظام الداخلي للوزارة وقانوني براءة الاختراع والعلامة الفارقة.

وأشار النداف إلى أنه تم وضع مسودة تعديل قانون حماية المستهلك.

> الكزبري: هناك شعور عام أن «السورية للتجارة» تتحول إلى تحرير الأسعار بدلاً من التدخل الإيجابي

> طعمة: هل أثرياء الحرب هم رجال الأعمال؟

> نائب: «السورية للتجارة» بخدمة التجار!

كلام رسمي جداً

السورية الليبية توضح: تمت مطالبة الشركة بـ٦٥ مليون ليرة وليس تغريمها علماً أن قيمة العقد ٦,٥ ملايين ل.س

السيد رئيس تحرير جريدة «الوطن» المحترم

تحية طيبة:

تهديكم الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية أطيب تحياتها وترجو لكم المزيد من التقدم في خدمة الإعلام الوطني.

وفي هذا السياق نشير إلى ما ورد في صحيفتكم عدد رقم ٣٢٣٥ تاريخ ٢٣ / ٩ / ٢٠١٩ المنشور في الصفحة رقم /٦/ تحت عنوان تقرير تفتيشي يغرم شركة بـ٦٥ مليون ليرة سورية.

نوضح ما يلي:

١- تمت الإشارة إلى أنه تم صرف مبلغ ٦٥ مليون ليرة سورية استحقاقات للمتعهد والحقيقة أن القيمة الإجمالية للعقد المبرم لبئر الهيت بلغت /٦٥٣٦٢٥٠/ ل.س فقط ستة ملايين وخمسمئة وستة وثلاثون ألفاً ومئتان وخمسون ليرة سورية.

٢- إن الشركة السورية الليبية قد قامت بتنفيذ مئات الآبار في محافظة السويداء وفق أعلى المواصفات الفنية ومنها بئر الهيت الذي جرى الحديث عنه وتم استلامه استلاماً مؤقتاً ونهائياً كما ورد في التقرير بعد إجراء تجربة ضخ ناجحة لمدة ٧٢ ساعة.

٣- تم إعداد التقرير من مفتش الهيئة المركزية وتشكيل لجان خبرة (محايدة حسب التقرير) من دون إعلام الشركة وإن ما جرى فقط هو توجيه سؤال خطي للشركة تمت الإجابة عنه في حينه لم تدع الشركة إلى المشاركة أو الاطلاع على أعمال هذه اللجان.

٤- خلص تقرير الهيئة بناء على المعطيات المقدمة من مفتش الهيئة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٥ مليون ليرة سورية وليس إلى تغريمها كما ورد في المانشيت لعنوان المقال علماً بأن القيمة الإجمالية للعقد المبرم مع هيئة الموارد المائية بالسويداء بما يخص بئر الهيت يبلغ /٦٥٣٦٢٥٠/ ل.س فقط ستة ملايين وخمسمئة وستة وثلاثون ألفاً ومئتان وخمسون ليرة سورية حسب الكشف النهائي للبئر.

٥- تم الانتهاء من أعمال الحفر والإكساء والتجريب للبئر بتاريخ ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٨ بحضور كامل أعضاء لجان الإشراف والمحاضر توثق ذلك وعاودت هيئة الموارد المائية بالسويداء استثمار البئر بعد مرور أكثر من عامين على الانتهاء وقامت بالعديد من الإجراءات الخاصة بتعزيل البئر بحفارة دق، الأمر الذي تسبب في مشاكل فنية كانت الشركة قد أوضحت ذلك بمراسلاتها مع الهيئة.

أخيراً تقدمت الشركة باعتراض كلي على ما ورد في تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بخصوص مسؤوليتها عن واقع البئر بعد قيام هيئة الموارد المائية بإجراءات تعزيل وتنزيل مضخات وغيرها مع ما تحمله هذه الإجراءات من مشاكل فنية على البئر وخاصة أن التقرير لم يوضح إطلاقاً أين كانت العيوب المخفية.

وعليه تؤكد الشركة تعاونها الكامل مع أي جهات رقابية للوصول إلى حقيقة ما جرى والاستعانة بلجان فنية محايدة من خارج الجهات الملزمة لتحديد المسؤوليات والتوسع بالتحقيق للوصول إلى الحقيقة.

المدير العام الدكتور
المهندس غالب بياسي

نجم: سنشتري الحمضيات والتفاح من الفلاحين

مليارا ليرة سلفة لـ«السورية للتجارة» لتسديد ثمن حصتها من مستوردات التجار

| علي محمود سليمان

وافق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على توصية اللجنة الاقتصادية، المتضمنة مقترح وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمنح المؤسسة السورية للتجارة سلفة مالية بقيمة ملياري ليرة سورية، على أن تقوم المؤسسة بسحب المبالغ على دفعات وحسب الكميات التي سيتم استجرارها، وتسديد السلفة من قبل المؤسسة تباعاً وضمن مدة، أقصاها سنة.

يأتي هذا الإجراء، في ضوء قيام المؤسسة السورية للتجارة، باستلام الكميات المخصصة لها بنسبة ١٥٪ من المواد المستوردة من القطاع الخاص والممولة من قبل المصارف العاملة بالقطر، وبغرض تأمين السيولة اللازمة للمؤسسة، لتتمكن من تسديد قيمة المواد المسلمة لها، ضمن مدة لا تتجاوز خمسة أيام.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم بأن السلفة التي تمت الموافقة عليها من قبل رئاسة مجلس الوزراء ستدعم عمل المؤسسة للاستمرار في استلام الكميات المخصصة لها بنسبة ١٥٪ من مستوردات القطاع الخاص، والتي أقرت في شهر تموز الفائت، موضحاً أن المؤسسة كانت تسدد المستحقات المالية المترتبة عليها للتجار من رأس مال المؤسسة ورصيدها من المبيعات، ولكن الكميات التي يتم استلامها من المواد المستوردة أخذت بالازدياد وأصبحت بآلاف الأطنان، فمن مادة السكر لوحدها تم استلام ٣ آلاف طن تقريباً حتى الآن، وكميات مماثلة من الزيوت والشاي والمعلبات والبن وغيرها من المواد الغذائية، ونتيجة زيادة حجم الكميات أصبحت المؤسسة بحاجة لدعم من الحكومة للاستمرار بتسديد المبالغ المستحقة كأثمان لهذه المواد، حيث يمنع الاعتذار عن استلام المواد لكونه قراراً حكومياً ويجب تنفيذه من قبل الطرفين وهما المؤسسة والتجار.

وأشار نجم إلى أن عمليات الاستلام في المرفأ تجري بشكل يومي تقريباً، حيث تم أمس استلام ١٥٠ طن من السكر، لافتاً إلى أن القدرة الاستيعابية للمؤسسة جيدة جداً ولديها مستودعات قادرة على استيعاب أضعاف هذه الكميات ولذلك لا يوجد أي قلق بهذا الخصوص، مؤكداً أن عمليات الاستلام تتم بشكل مثالي ولا يوجد أي منغصات أو شكاوي من أي طرف، حيث تم العمل على تفادي جميع الأخطاء التي حدثت سابقاً عند تطبيق هذا القرار في سنوات سابقة، ولا يسمح لأي تاجر بالامتناع عن تسليم نسبة ١٥٪ من المادة المستوردة أو تبديلها بمادة أخرى أو تسديد ثمنها، كما يجب على المؤسسة استلام المادة في المرفأ ونقلها إلى مستودعاتها وتسديد ثمنها خلال خمسة أيام لا أكثر.

وأوضح نجم بأن مبلغ الملياري ليرة سورية هو مخصص لتسديد أثمان الكميات التي يتم استلامها من التجار، وهو يختلف عن مبلغ الدعم المقدم من الحكومة لدعم عمل المؤسسة وزيادة نشاطها وقد بلغت قيمة هذا الدعم ٤ مليارات ليرة سورية، لتنفيذ خطة تشمل التوسع الأفقي للصالات وترميم وإصلاح وحدات الخزن والتبريد وترميم وإنشاء المسالخ وأتمتة صالات ومستودعات المؤسسة.

هذا وأشار مدير السورية للتجارة إلى أن المؤسسة وضعت خطة العمل لاستجرار محصولي التفاح والحمضيات من الفلاحين وتم وضع الأسعار التأشيرية وآلية العمل، وسوف يجري الإعلان عنها في وقت قريب، مع تأكيده أن المؤسسة ستسمر في استجرار أكبر كميات ممكن من المحصولين وأن يكون الاستجرار من الفلاح مباشرة وتجاوز حلقات الوساطة التجارية لتقديم أفضل سعر للفلاح.

خضر لـ«الوطن»: أجرينا ١٠٠٠ عملية جراحية منذ بداية العام

أطباء «سوريون وإيطاليون» يجرون عمليات نوعية في مشفى جراحة القلب في دمشق

| فادي بك الشريف

كشف مدير مشفى جراحة القلب الجامعي حسام خضر لـ«الوطن» أنه تم إجراء ١٠٠٠ عملية جراحة قلب للكبار والأطفال منذ بداية العام حتى تاريخه، مع استقبال جميع الحالات الإسعافية وإجراء العمليات بشكل سريع وآني دون انتظار الدور بالنسبة للحالات الأخرى التي تستقبلها مشفى جراحة القلب، مضيفاً: إنه يتم يومياً إجراء لا يقل عن ٥ عمليات قلب.

وأكد خضر عدم وجود أي نقص في الأدوية اللازمة لعمل المشفى في مختلف الأقسام والغرف بما فيها غرف العناية المشددة ولاسيما الحالات الإسعافية، مبيناً أن جميع المستلزمات الطبية أصبحت تؤمن عن طريق وزارة الصحة.

كما كشف مدير مشفى جراحة القلب عن زيارة وفد طبي من إيطاليا إلى المشفى الشهر القادم لإجراء عمليات نوعية مشتركة بين الأطباء السوريين والإيطاليين، بهدف الاستفادة من خبرات الجانب الإيطالي في إجراء العمليات المعقدة، مع تأمين جميع التجهيزات والمستلزمات للقيام بمثل هذه العمليات النوعية، علما أن الوفد سبق أن زار المشفى منذ أشهر.

وقال خضر إن هناك تنسيقاً كبيراً مع الأطباء الإيطاليين على صعيد إجراء عمليات تبادل الأوعية و«فونتان» إضافة إلى تجهيز حالات معينة نوعية بين الأطباء السوريين والايطاليين وإمكانية إجرائها وإجراء الحالات غير الروتينية، مضيفاً إن الوفد يضم أفضل جراحي الأطفال على مستوى أوروبا، ليصار إلى التواصل معه والاستفادة من خبرتهم ومهارة الوفد الإيطالي بهدف زيادة الخبرة للأطباء السوريين والاطلاع على آلية العمل.

ولفت خضر إلى أن عدد الأطباء كاف في المشفى، ولاسيما مع وجود ١٧ جراح قلب، إضافة إلى أطباء التخدير وأطباء المخبر، علماً أن العدد الإجمالي يتجاوز الـ٥٠ طبيباً إضافة إلى الاعتماد على طلاب الدراسات العليا، مشيراً إلى أن العمليات مجانية، وشبه مجانية في القسم الخاص ضمن المشفى، علما أن العمليات العاجلة تجرى مباشرة.

وأشار خضر إلى وجود ١٣٠ سريراً ضمن المشفى، كما يوجد ٦ غرف عمليات للكبار والأطفال، و١٥ سرير عناية مشددة، إضافة إلى مخبري قسطرة قلبية ناهيك عن غرف المخابر.

وأكد مدير عام مشفى جراحة القلب وجود مشروع توسعة في مشفى جراحة القلب يتضمن زيادة عدد الغرف بمعدل ١٦ غرفة جديدة مؤمنة بكل التجهيزات والمستلزمات الطبية والكادر اللازمة لعمل هذه الغرف، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن تكون في الخدمة خلال الشهر الأول من العام القادم

وأشار خضر إلى أن كلفة المشروع تصل إلى ٢٥٠ مليون ليرة والهدف منه زيادة نوعية الخدمات المقدمة وتجهيز الغرف لتكون من أفضل الغرف ضمن المشافي السورية، مع استكمال أعمال التأهيل ضمن المشفى وتحسين واقع الخدمات.